كان لهم ذلك وان اختلفوا فللوصي ان ينفذ الوصايا ويقضي الديون من مال الميت
ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا يتوقف الى قول الورثة .
الا ان يكون خصما لغرماء الميت وان كانت التركة مستغرقة بالدين على الصحيح
لا يدخل في الوصية الاحمق او المفلس . .

(فائدة) جعل الوصي الى جعل غيره مشرفا عليه ليكونا وصيين فلا ينفرد احدهما
بل لا ينفرد فيه احد الوصيين بحيث يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون
المشرف وصيا كونه مشرفا ولا يجوز تصرف الوصي الا بعلم

(فائدة) اعلم انه لا يجوز للوصي بيع ملك الصغير الا في ستة (١) ان يرغب
انسان في شرائها بضعف قيمتها (٢) ان يحتاج الصغير الى نفقة (٣)
يكون على الميت دين ولا وفاء له الا من ثمنها (٤) ان يكون في التركة وصية
يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار (٥) ان يكون بيع العقار خيرا للصغير

(٦) ان يكون العقار بعيدا ان ينقض وتيته الى الخراب فاذا وجد واحد من
هذه الستة جاز للوصي ان يبيع العقار . .

(فائدة) ما انفقه الوصي على باب القاضي من مال اليتيم في الخصومات مع وجد اجرة
لا يضمنه واما ما يعطيه على وجه الرشوة يكون ضامنا (قالوا يبذل الذي ظلم من نفسه
وماله لا يكون رشوة في حقه) وبذل المال لاستخراج حق له من آخر يكون رشوة الوصي
اذا انفذ الوصية من مال نفسه له ان يرجع في التركة على كل حال .

(فائدة) احد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا باذن صاحبه الا في اشياء فان احدهما
ينفرد بها منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دينه ان كانت التركة من جنس
الدين ومنها تنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين ومنها
رد الودائع والمغصوب ولا ينفرد احدهما بقبض وصية الميت ولا بقبض الدين
الا من باب الامانة وينفرد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت مع ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)